

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (نوفمبر 2010)

Central Bank of Sudan

Public Information Note (November 2010)

المحتويات

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2.....
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني : 4.....
- 1-2 التضخم 4.....
- 2-2 عرض النقود: 4.....
- 2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 8.....
- 2-4 التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي: 10.....
- 2-5 موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات 12.....
- 2-6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 15.....
- منحني العائد علي شهادات شهامة:- 16.....
- منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية: 19.....

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية المصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الإقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

1- الإقتصاد العالمى وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

استمر تعافى الإقتصاد العالمى من تداعيات الازمة المالية العالمية، حيث ابرزت التقارير الدولية تحسن الاداء الإقتصادى للدول الصاعدة كالصين والهند والبرازيل والدول النامية بينما لازالت حالت الركود الإقتصادى تسيطر على منطقة اليورو وتشير التوقعات الى تفاقم مشكلة الدين العام فى الإقتصاد فى العديد من الدول الاوربية، حيث اظهرت التحليلات عدم كفاية الاجراءات التى اتخذت لمعالجة مشكلات ايرلندا ومن قبل اليونان واسبانيا والبرتغال مما يجعل تحديات منطقة اليورو أكثر حدة، وبالتالي انعكس ذلك على اتجاهات التغير فى سعر اليورو مقابل العملات الرئيسية ، ولذلك لا بد من التذكير باهمية اخذ الحيطه والحذر فى الجهاز المصرفى فى السودان عند التعامل مع بعض الاصول المالية السامة (Toxic Assets) فى اوروبا، وكذلك الاهتمام بمتابعة البيانات التى تصدر حول شبكة المراسلين الاجانب واتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الانكشاف والتعرض لمخاطر النقد الاجنبى، وتنوع وتوزيع الارصدة الخارجية بالعملات الرئيسية مع الاخذ فى الاعتبار المخاطر التى تهدد اليورو .

تشير التحليلات ايضا الى تباطؤ فى تعافى الإقتصاد الأمريكى بوتيرة أقل من المتوقع، ولكن هناك تحسن كبير فى السواق المالية بشكل عام فقد تخطى مؤشر داو جونز Dow Jones مستوى 11410 نقطة وهو مستوى ماقبل الازمة المالية العالمية وفى اتجاه صعودى قوى بعد تخطى نقطة التصحيح 10000 و التى استقر فيها لفترة طويلة نسبياً ، وصل مؤشر فوتسى FTSE100 فى لندن الى 5812 نقطة بالرغم من انخفاضه بشكل كبير سوق ايرلندا، كذلك تخطى مؤشر نكاي Nikai index اليابانى مستوى 10293 نقطة بعد ترددات عديدة خلال شهر نوفمبر الماضى، وارتفع مؤشر هانغ سنغ فى هونغ كونغ Hang Seng Index الى 23320 نقطة ، وتخطى

مؤشر داكس Dax index الالمانى عتبة 7000 نقطة فى نوفمبر فى ظل تذبذبات عديدة شهدها العام الحالى وادنى مستوى فى مارس الماضى حيث وصل الى اقل من 5500 نقطة، ايضاً ارتفع مؤشر كاك 40 الفرنسى cac40 index الى 3870 نقطة، واذا اخذنا فى الاعتبار مستويات اسعار السلع الرئيسية كخام البترول والذى وصل الى أكثر من 90 دولار للبرميل فانه يمكن القول بان التعافى من الازمة المالية العالمية قد قطع شوطاً كبيراً بالرغم من تحديات الدين الداخلى فى منطقة اليورو واستمرار افلاس العديد من البنوك والشركات الامريكية .

وهناك توقعات بانخفاض سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية بسبب التوسع الكبير فى الضخ النقدى فيما يعرف بالتسهيلات النقدية وهى محاولات لتغطية عجز الموازنة الامريكية عن طريق طباعة النقود، ومع ان التوسع النقدى فى العملة الامريكية لا يمثل مشكلة كبيرة مقارنة بالاقتصاديات الاخرى بسبب اعتماد العالم حالياً للدولار كعملة تسويات رئيسية (Vehicle Currency)، والاتجاه العام لكافة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياطات مقومة بالدولار وارتباط معظم العملات فى الاقتصاديات المقدمة والناشئة بتوسيط الدولار فى عمليات التجارة والاستثمار، عليه يصبح الدولار فى المستقبل القريب أكثر استقراراً من بقية العملات الرئيسية .

¹ وما يهمنى فى هذا الصدد هو سعر العملات الاجنبية فى الاقتصاد السودانى فى ظل تحديات الوحدة او الانفصال التى تشير كافة التحليلات المدرجة فى هذه النشرة الى ان هناك فعلاً تحديات حقيقية تتمثل فى فقدان جزء من عائدات البترول فى حالة الانفصال الا ان هناك توسع فى انتاج النفط فى الشمال واطهرت البيانات الصادرة حديثاً بإمكانية وصول حصيلة صادر الذهب الى مليار دولار بنهاية هذا العام وتوقعات بمضاعفة هذا الرقم فى السنة القادمة بالإضافة الى التحسن الكبير فى الصادرات التقليدية وتحويلات المعترين، ولذلك يمكننا القول بان البنك المركزى بالتعاون مع الجهات المختصة فى وعى كامل لاهمية المحافظة على استقرار سعر الصرف عبر حزمة اجراءات ستؤدى الى تقليل التضخم واستقرار سعر الصرف فى الحدود المستهدفة، ولذلك تعتبر المراهنة على انخفاض العملة الوطنية غير واقعية وستزول اثار عدم اليقينية فى الاقتصاد وتستعيد العملة قوتها تبعاً .

اتخذت معظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء اجراءات وسياسات تقشفية على غرار ازمة الدين العام فى الاقتصاد فى منطقة اليورو ، وذلك لتخفيض الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، ولذلك يلاحظ رفع الاحتياطى النقدى القانونى فى الصين نسبة لارتفاع التضخم الى 5.1% فى نوفمبر 2010م وهو اعلى معدل للتضخم خلال أكثر من عامين، وهناك اجراءات تقشفية فى اطار السياسة المالية والنقدية تم اتخاذها فى منطقة اليورو والتي ادت الى كثير من مظاهر العنف السياسى وتشهد بذلك الاضطرابات التى شهدتها اليونان وفرنسا فى هذا الخصوص وقامت بريطانيا بتوسيع الإيرادات العامة واتجهت لضبط الانفاق العام واتخذت اجراءات لرفع الرسوم الدراسية فى الجامعات البريطانية مما ادى الى مظاهر الاضطرابات التى تشهدها خلال هذه الايام والتي من شأنها ان تخفض الثقة فى اقتصاديات اوربا بشكل عام .

هناك تزايد فى الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر نوفمبر 2010م، الامارات العربية (1.9%)، كوريا (3.3%)، اليابان (0.2%)، الهند (9.8)، منطقة اليورو (1.9%) الصين، (5.1%) السعودية (5.1%)، مصر (10%)، انخفضت معدلات التضخم بشكل طفيف فى كل من كوريا ومصر والسعودية وارتفعت معدلات التضخم لدى بقية شركاء التجارة الخارجية ويتوقع ان تنعكس هذه التذبذبات على سعر الصرف الجنيه السودانى ومعدلات التضخم الداخلية فى البلاد . ولذلك لابد من التحسب الى التضخم المستورد ووضع الترتيبات اللازمة لاحتوائه وتحقيق استقرار سعر الصرف وهى اهم اهداف المرحلة الحالية لان تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى ظل التحولات التى تمر بها البلاد يمكن ان يقوى الثقة فى الاقتصاد ويؤدى الى مزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبى والتوسع فى الانتاج والتصدير ورفع معدلات النمو الاقتصادى فى المدى البعيد .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد السودانى:

1-2 التضخم:

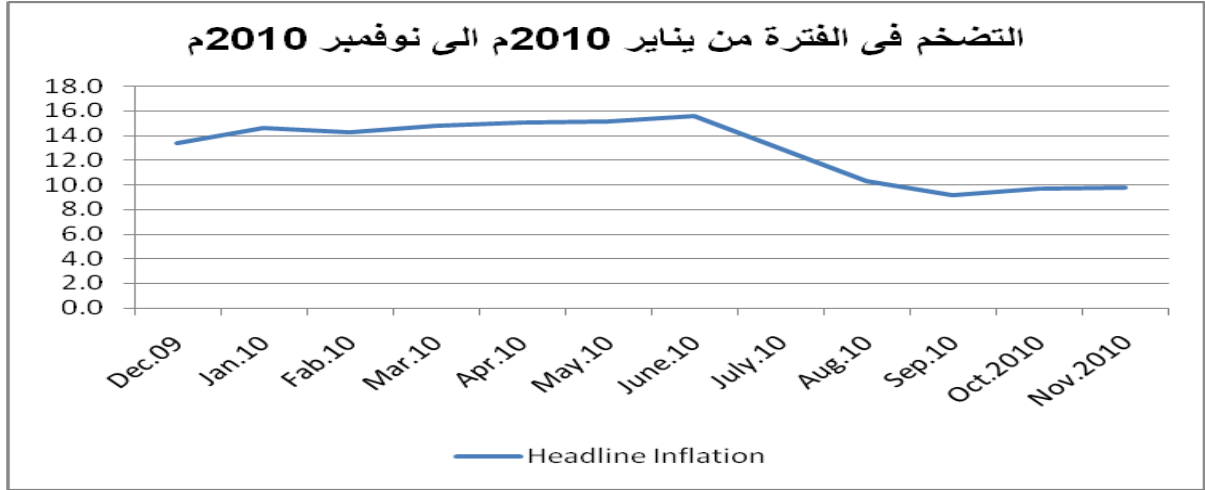
هناك ارتفاع طفيف فى معدل التضخم الكلى من 9.7% فى شهر أكتوبر 2010م الى 9.8% فى شهر نوفمبر، وذلك يعنى السيطرة على التضخم فى رقم احادى ، ويعزى ذلك الى الجهود الكبيرة التى اتخذها البنك المركزى

لاحتواء التضخم خلال الأشهر القليلة الماضية والتي بدأت توتى نتائج واضحة فى خفض معدلات التضخم من 15% فى النصف الأول من هذا العام الى رقم احدى اعتباراً من سبتمبر الماضى . هناك انخفاض فى اسعار بعض السلع كالخضر والفواكه والذرة وغيرها ولكن الارتفاع الملحوظ وله تأثيراته على انتاج سلع اخرى كان فى اسعار السكر والقمح وهى سلع تعاني من اختلال حقيقى فى مجال العرض والطلب وتناثر بارتفاع الاسعار العالمية (التضخم المستورد) وبالتالي الحل الوحيد لتقليل اسعارها يعتمد على زيادة الانتاج وهى عملية طويلة الاجل لكن فى الوقت الراهن يمكن تخفيض الرسوم المفروضة محلياً وهى حلول مؤقتة وبالتالي لابد من تضافر الجهود لتوفير التمويل بكلفة اقل وتخفيض الرسوم وتشجيع الانتاج المحلى لتغطية الطلب .

وبالرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه الاقتصاد السودانى والمتمثلة فى عدم اليقينية (Uncertainty) التى صاحبت عملية الاستفتاء لتقرير مصير الجنوب، فان السياسات والاجراءات التى اتخذها البنك المركزى ووزارة المالية من اجل السيطرة على التضخم تعتبر فعالة ، ومن المتوقع ان تزول حالة عدم اليقينية التى لازمت اتخاذ القرار فى العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات الاقتصادية مع اجراء الاستفتاء ، ويمكن القول بانه فى حالة الوحدة او الانفصال فان الاجراءات والتدابير المعدة من شأنها ان تستعيد التوازن فى القطاع الخارجى وذلك من شأنه ان يحقق الاستقرار الاقتصادى فى البلاد، وذلك بالاهتمام بالتنسيق التام بين السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال تقليل عجز الموازنة العامة والتمويل بالعجز وتقليل التنامى النقدي فى الاقتصادى عبر سياسة نقدية تهتم ايضا بتوفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويعتبر ذلك ضرورة اساسية من ضرورات المرحلة التى تتطلب تضافر الجهود ايضا بالتنسيق من سلطات الجمارك ووزارة التجارة الخارجية لانفاذ السياسات المعلنة والاهتمام بالانتاج المحلى وتسريع الاجراءات فى جميع وزارات القطاع الاقتصادى من اجل تحقيق مجتمع الوفرة . والتحديات الماثلة هى فى الاصل فرصة للاستثمار فى الانتاج المحلى فى الزراعة والصناعة وكافة الخدمات الصحية والتعليمية والمصرفية وخدمات الاتصال، وفتح المجال واسعا للكوادر المختلفة للعمل بالخارج مما يساعد فى زيادة تحويلات المغتربين ، ايضا لابد من الاهتمام بالاستقرار الاقتصادى وتحسين بيئة الاستثمار لجلب المزيد من الاستثمار الاجنبى المباشر والتوسع فى انتاج النفط

والمعادن وتدوير العائدات فى القطاعات الاقتصادية الأخرى والبنيات التحتية للتوسع فى المشروعات الزراعية والصناعية المختلفة لزيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وتحقيق الكفاية .

الشكل رقم (1)



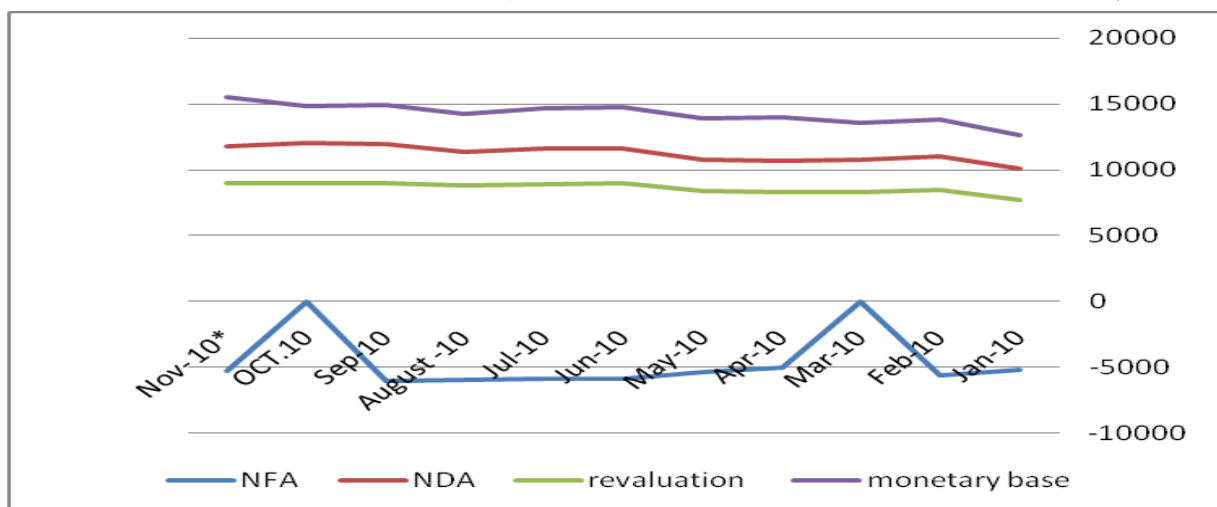
حسب الاتجاه العام لمعدلات التضخم خلال العام 2010م يلاحظ ارتفاع معدلات التضخم بشكل مضطرب فى النصف الاول وهى نتاج تداعيات الازمة المالية العالمية، والتوسع فى النمو النقدى، وارتفاع الدين العام وانخفاض سعر الصرف التى ظهرت بفترات ابطاء متفاوتة ، الا ان السياسات التى اتخذها البنك المركزى خلال النصف الثانى والمتمثلة فى استعادة البنك المركزى لودائعه طرف البنوك التجارية ورفع الاحتياطى النقدى القانونى من 8% الى 11%، ومراقبة وادارة السيولة فى الاقتصاد التى ساعدت فى احتواء معدل التضخم فى رقم احادى .

2-2 عرض النقود²:

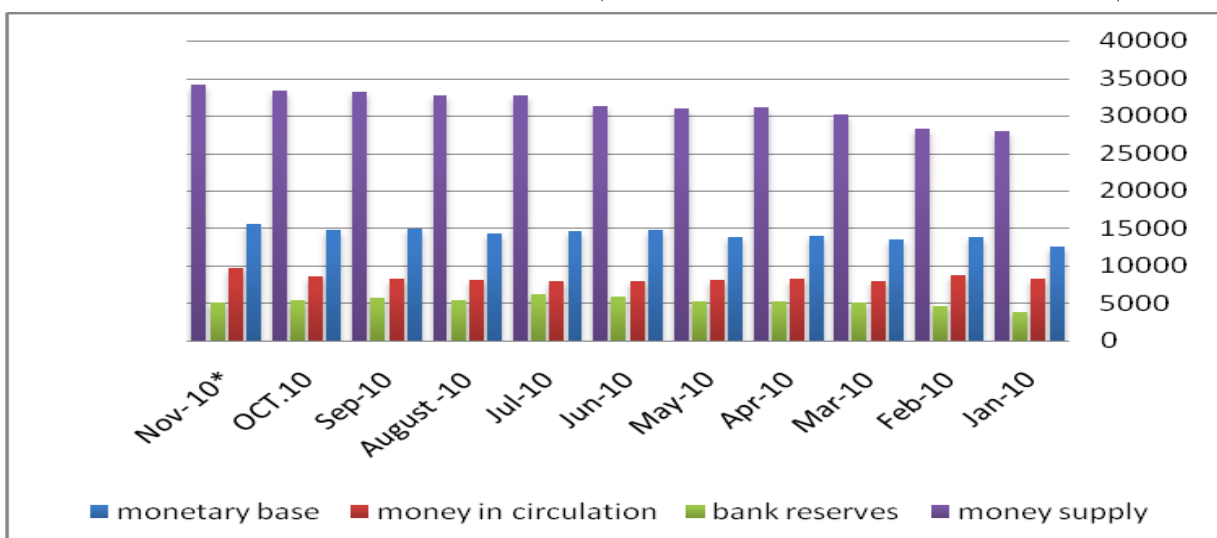
ارتفع عرض النقود فى نوفمبر 2010م الى **34149.6** مليون جنية مقارنة بـ **33416** مليون جنية بنهاية أكتوبر 2010م حيث بلغ حجم النقود خارج الجهاز المصرفى **9672** مليون جنية ، والودائع تحت الطلب **9361** مليون جنية وشبه النقود **15115** مليون جنية .

² بيانات تقديرية

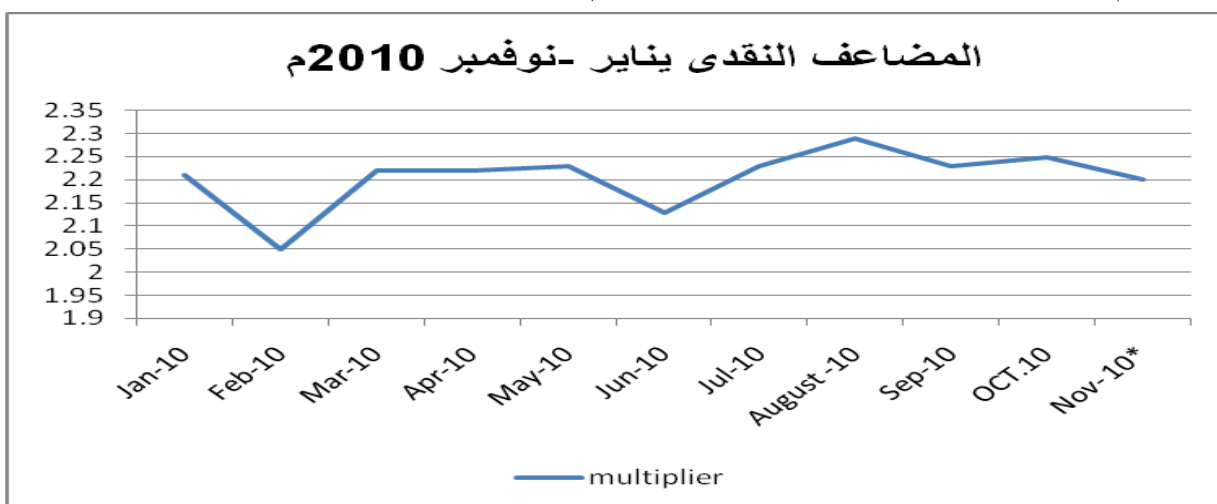
الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة في عرض النقود يناير - نوفمبر 2010م



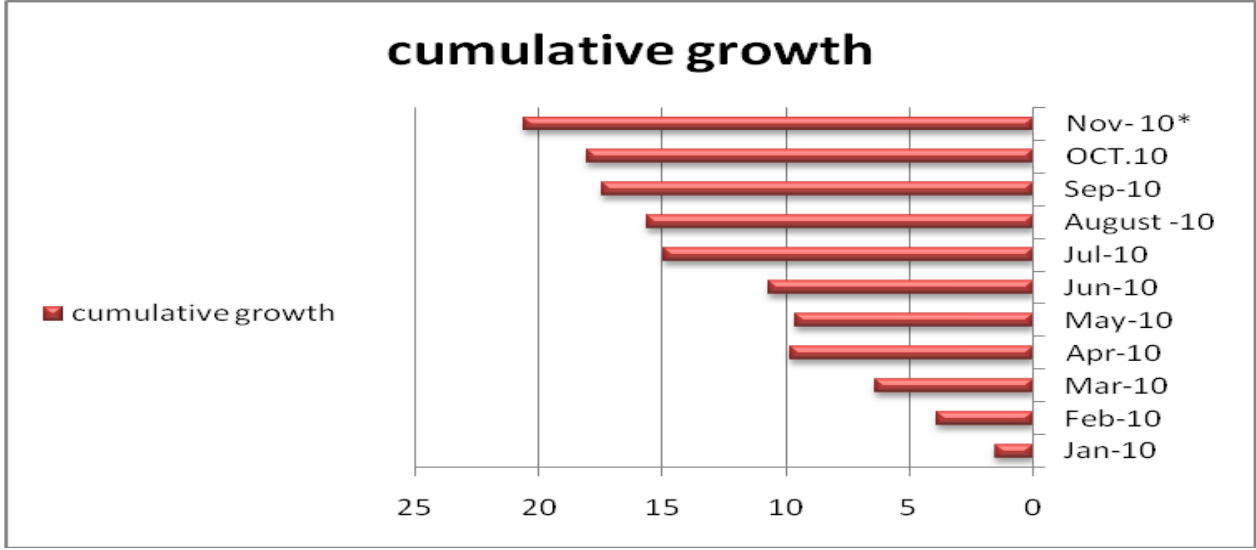
الشكل رقم (3) مكونات عرض النقود يناير - نوفمبر 2010م



الشكل رقم (4) المضاعف النقدي من يناير الى نوفمبر 2010م



الشكل (5) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير الى نوفمبر 2010م



جدول (1) العوامل المؤثرة على عرض النقود يناير -نوفمبر 2010م

	NFA	NDA	revaluation	monetary base	money in circulation	bank reserves	multiplier	money supply	cumulative growth
Jan-10	-5172	10065	7744	12636	8251	3886	2.21	27934	1.5
Feb-10	5577-	11017	8493	13789	8832	4620	2.05	28314	3.9
Mar-10	5563-	10740	8366	13543	8010	5127	2.22	30132	6.4
Apr-10	4982-	10643	8368	14028	8309	5264	2.22	31099	9.8
May-10	5327-	10758	8451	13881	8116	5252	2.23	31030	9.6
Jun-10	5877-	11615	9000	14738	7945	5941	2.23	31356	10.7
Jul-10	5817-	11632	8937	14707	8043	6182	2.23	32727	14.9
August -10	5931-	11365	8860	14294	8074	5485	2.29	32742	15.6
September-10	6026-	11965	8978	14917	8276	5823	2.23	33255	17.4
OCT.10	6250-	12052	9019	14821	8616	5500	2.25	33416	18
Nov- 10*	5232-	11757	9011	15535	9672	5152	2.2	34149.6	20.6

*بيانات تقديرية حتى 11 نوفمبر 2010م

2 3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.366 جنيه في أكتوبر 2010م الى 2.377 جنيه في نوفمبر، بينما انخفض متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.2876 جنيه في شهر أكتوبر 2010 الى 3.2539 جنيه في نوفمبر 2010م .

أصدر بنك السودان المركزي جملة من التعديلات الهامة على ضوابط النقد الاجنبي ووجه المصارف والصرافات بتطبيقها اعتباراً من يوم الاثنين الموافق الثاني والعشرين من نوفمبر الجاري. وذلك لتشجيع جذب موارد النقد الاجنبي

ليتم شراؤها في السوق المنظم بأسعار مجزية للبائعين اشتملت الضوابط الجديدة على آلية تحفيز لكل من يبيع نقدا اجنبيا للمصارف والصرافات سواء كان من حصيلة الصادر او من الموارد الاخرى. وذلك باضافة نسبة مئوية - يحددها البنك المركزي - الى السعر الرسمي المحدد للشراء، وتكون هذه النسبة المئوية قابلة للتعديل من وقت لآخر وتصدر ضمن السعر التأشيرى الذي يوزعه البنك المركزي نهاية كل يوم عمل فى المصارف والصرافات. وفي حالة البيع تقوم المصارف والصرافات باضافة النسبة نفسها الى سعر البيع. وقد سجلت نسبة الحافز في هذا اليوم الاول من تطبيق النظام 16.29%.

وفي جانب آخر ألقى البنك المركزي شرطا كان يربط فتح الحسابات الحرة بوجود تحويل من الخارج، وسمح بفتحها بما لا يقل عن خمسة آلاف يورو او ما يعادلها مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات نقدية مستمرة للحساب المفتوح. لكن اذا لم ترد اية تدفقات نقدية للحساب الجديد طوال ستة أشهر يتم تحويله الى حساب ادخار او حساب استثمار ولا يمنح دفتر شيكات. وترك البنك المركزي القرار للمصارف فيما يتعلق بالسحب النقدي من تلك الحسابات. على انه سمح بالتحويل من تلك الحسابات الى الخارج دون تحديد سقف أعلى شريطة استيفاء المستندات المؤيدة لغرض التحويل، ووجه المصارف بتسجيل بيانات التحويل الى الخارج وفق استمارة خاصة لاستيفاء متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. كما سمح للجهات غير الحكومية بالسحب بموجب شيكات لصالح حسابات حرة أخرى. اما الجهات الحكومية فيكون السحب منها بشيكات لصالح الحسابات الخاصة (حسابات الاجانب).

واشتملت الضوابط الجديدة على تعديلات خاصة بالحسابات الخاصة (حسابات الاجانب) ، وحسابات المقاولين المحليين، اضافة الى تعديلات في مجال الاستيراد وخطابات الضمان بالنقد الاجنبى ومجالات اخرى. والزعم المصدرين ببيع حصيلة الصادر الى المصرف الذي قام بتمويل العملية. أما حصائل الصادر المنفذة من مصادر تمويل اخرى فتباع للمصرف المنفذ لعملية الصادر او المصارف الاخرى لتنفيذ عمليات الاستيراد. كما سمح باستخدام حصيلة الصادر لاغراض السفر بموجب المستندات المؤيدة. وفي إطار جهود البنك المركزي لجلب مزيد من موارد النقد الاجنبى ، فقد اصدر منشوراً بموجبه سمح للمصارف باكمال الاجراءات المصرفية الخاصة بتصدير الذرة وفقاً لعقود التصدير المعتمدة من وزارة التجارة الخارجية .

يراقب البنك المركزي نتائج الاجراءات المتخذة بشكل يومي حيث يلاحظ انحسار نشاط السوق الموازي وتحويل قدر كبير من موارد النقد الاجنبي الى الجهاز المصرفي من ناحية ومن ناحية اخرى ادت الاجراءات الى تحفيز المصدرين حيث يلاحظ التوسع في نشاط الصادرات وانخفاض ملحوظ في الاستيراد مما يؤدي في النهاية الى تقليل العجز التجاري ويحسن من اداء سعر الصرف مستقبلاً ، وتجدر الاشارة الي ان البنك المركزي لا يستهدف فقط تقريب الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي حسب نشاط السوق، الا انه يحاول ازالة عامل عدم اليقين ونشاط المضاربة والتي تؤدي الى رفع معدلات سعر الصرف بشكل متصاعد ، أيضاً هدفت الاجراءات الى تحقيق مرونة نسبية في نظام سعر الصرف وتشجيع الصادرات، وهناك تنسيق مع الجهات المختصة لضبط سوق النقد الاجنبي ومتابعة تنفيذ الاجراءات والضوابط المنظمة، وعلى الصرافات والبنوك الالتزام بعدم تجاوز الاسعار وفقاً للترتيبات المتخذة في هذا الشأن .

تم اعداد السياسة النقدية والسياسة التمويلية للعام 2011م وهناك تركيز على اهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي باحتواء التضخم والحفاظة على استقرار سعر الصرف، يشرع البنك المركزي على مناقشتها مع الجهات المختصة ويمكن ملاحظة تركيز السياسة الجديدة على ضبط الطلب على النقد الاجنبي وتطوير الموارد وترشيد استخدامات النقد الاجنبي وتوفير حوافز لتمويل القطاعات الانتاجية .

4-2 التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:

اهتم بنك السودان المركزي بتوجيه البنوك لتمويل القطاعات الانتاجية ، ويمكن القول بان السياسة التمويلية الجديدة اخذت في الاعتبار اهمية توفير حوافز للبنوك التي تقدم تمويل للزراعة والصناعة ويشمل ذلك تخفيض الاحتياطي القانوني للبنوك الملتزمة بذلك ووضع ودائع الأكثر البنوك نشاطاً في هذا المجال، وهناك محفزات للبنوك التي تتوسع في التمويل الاصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي بعد تحديد النسب المفصلة لذلك في السياسة التمويلية الجديدة لغرض دعم القطاعات الضعيفة في المجتمع وتوفير فرص العمل ومحاربة الفقر .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) استمرار الارتفاع النسبي للتمويل المصرفي لجميع القطاعات الانتاجية ، وزيادة تدفق التمويل لكل القطاعات بالعمليتين المحلية والاجنبية خلال شهر أكتوبر 2010 ، حيث سجل تمويل التجارة

المحلية على اعلى نسبة تغير بلغت 14.4 %، ثم الاستيراد 12.7% القطاع الزراعى 12.4%، ، القطاع الصناعى 9.4%، وهى توضح بجلاء اهمية وضرورة الاجراءات التى سيتخذها البنك المركزى فى السياسة التمويلية للعام 2011م لتوجيه الموارد نحو القطاعات الانتاجية وفقاً لخطة مدروسة وحوافز محددة تتطلب قدر كبير من تعاون البنوك التجارية ومعرفة دقيقة باهمية الاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمية ومجابهة تحديات توفير التمويل للانشطة الزراعية المختلفة لاستغلال الاراضى الزراعية الخصبة والمياه المتوفرة .

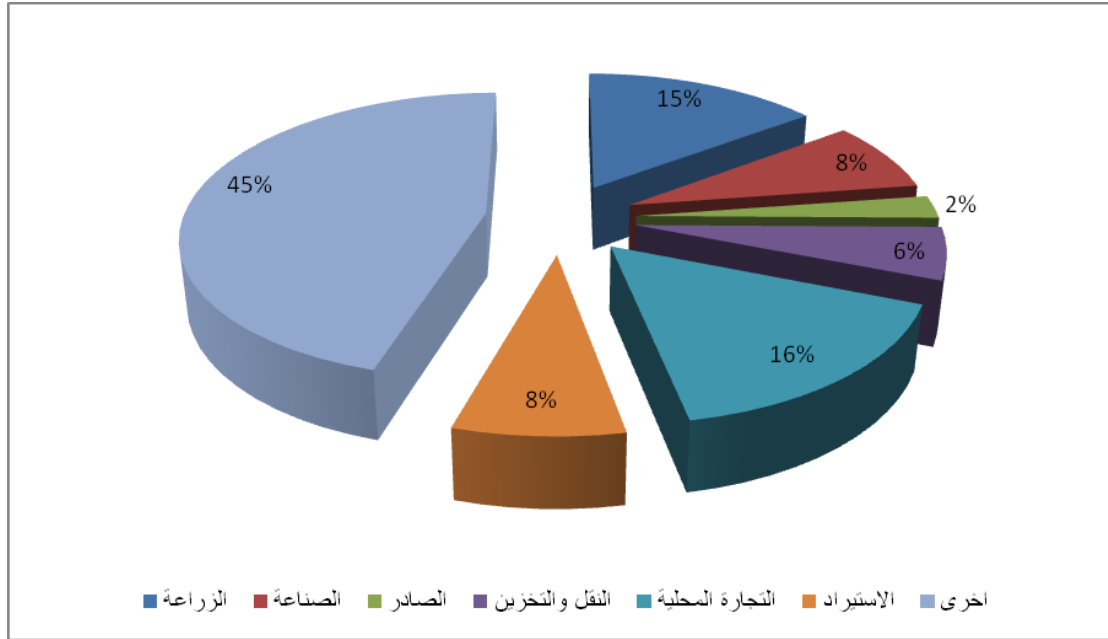
من حيث الصيغ بلغت نسبة التمويل بصيغة المراجعة 66%، والصيغ الاخرى 12%، المشاركة 8%، المقاوله 5%، المضاربة 4%، السلم 3%، الاجارة 1% من اجمالى تدفق التمويل المصرفى بالعمله المحلية حسب البيانات المتوفرة لشهر سبتمبر 2010م، عليه ستكون هناك اجراءات وتدابير من شأنها ان تساعد فى تطبيق صيغ التمويل الاسلاميه الاخرى والابتعاد عن صيغة المراجعة لارتباطها الوثيق بالتعرش من ناحية وامكانية الاخلال بالقواعد المنظمة لعمليات التمويل، ولذلك يحظر البنك المركزى المراجحات الصورية ويشجع المراجحات وفقاً للضوابط الشرعية .

الجدول رقم (2) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات – شهر اكتوبر 2010 * :
بملايين الجنيهات

%	اجمالى	اجنبى	مطلى	
12.4	2,608.30	25.2	2,583.20	الزراعة
9.4	1,973.30	600.6	1,372.70	الصناعة
2.4	507.9	69.1	438.8	الصادر
5	1,049.00	40.4	1,008.60	النقل والتخزين
14.4	3,044.60	253.6	2,791.00	التجارة المحلية
12.7	2,676.30	1,355.50	1,320.70	الاستيراد
43.8	9,227.40	1,298.50	7,928.90	اخرى
100	21,086.80	3,642.80	17,443.90	اجمالى

المصدر: بنك السودان المركزى *بيانات تقديرية

الشكل رقم (6) توزيع التمويل المصرفى حتى أكتوبر 2010م

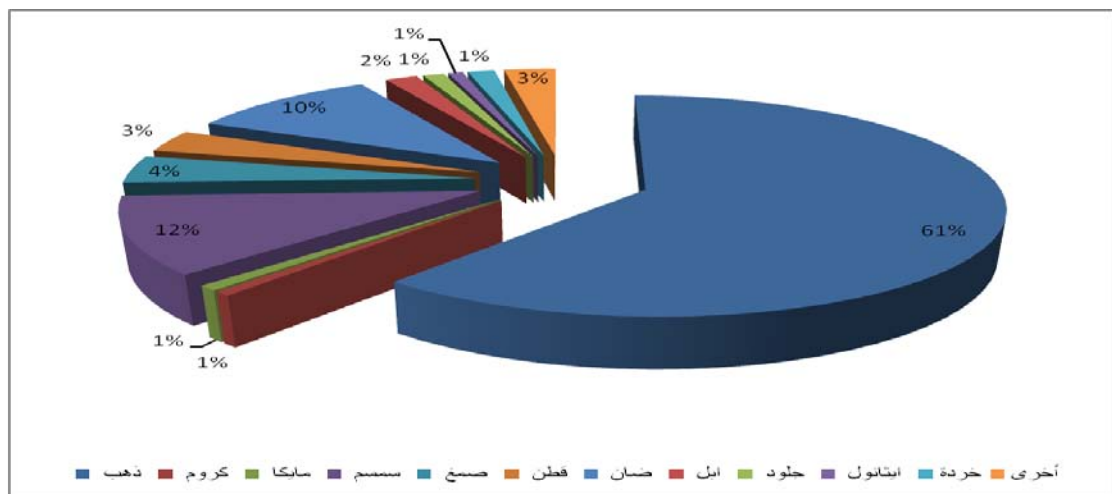


*بيانات تقديرية

5-2 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

تحسن موقف التجارة الخارجية للبلاد خلال الربع الثالث لعام 2010م، فقد ارتفعت الصادرات غير البترولية، ودخلت مناطق جديدة فى دائرة التقييد عن الذهب، بالإضافة الى حلول موسم الهدى والذى ادى الى تحسين حصيلة الدولة من موارد النقد الاجنبى .

الشكل رقم (7) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية نوفمبر 2010 م



الجدول رقم (3) (أ) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية نوفمبر 2010 م³

المبالغ بملايين الدولارات

61%	899.97	ذهب
1%	9.95	مخروم
1%	11.48	ماتشا
12%	169.02	ممسو
4%	60.17	صمغ
3%	49.09	قطن
10%	151.31	خام
2%	25.62	أول
1%	16.75	جلود
1%	11.63	ايثانول
1%	21.19	خرقة
3%	40.66	أخرى
100%	1,466.84	جملة الصادرات غير البترولية

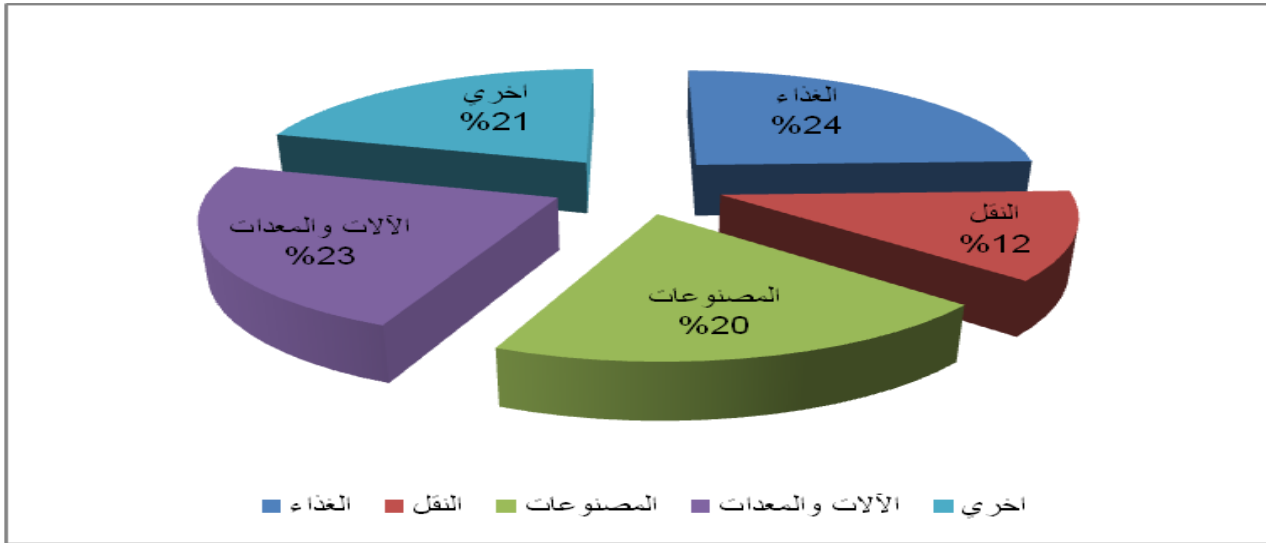
يلاحظ نمو حصيللة الصادرات غير البترولية بشكل مضطرب خلال العام 2010م ، ويرجع ذلك الى ارتفاع حصيللة صادر الذهب والذي مثل 61% من جملة الصادرات، ويتوقع ان ترتفع حصيللة صادرات الذهب خلال الاشهر القليلة القادمة نتيجة للتعدين التقليدي للذهب والذي اصبح مصدر دخل لكثير من الافراد والشركات وساهم في توظيف عدد مقدر من العمالة بالإضافة الى الجهود التي تبذلها وزارة التعدين في عقد اتفاقيات للتنقيب عن الذهب بكميات تجارية في عدد من الولايات وبالتالي سيسهم ذلك في توفير موارد النقد الاجنبي لتمويل التنمية ودعم استقرار سعر الصرف .

الجدول رقم (3) (ب) تفاصيل الواردات للفترة من يناير حتى اكتوبر 2010 المبالغ بملايين الدولارات

الواردات	الغذاء	النقل	المصنوعات	الآلات والمعدات	اخرى	اجمالي الواردات
القيمة	2197.91	1073.17	1795.10	2065.8	1853.14	8985.12
نسبة المساهمة %	24.46	11.94	19.98	22.99	20.62	100.00

³ البيانات المتوفرة تغطي الفترة حتى نوفمبر 2010م ، الا ان جملة الصادرات يمكن ان تتخطى 1.5 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2010م ، يتوقع ان تصل عائدات الذهب أكثر من مليار دولار وكذلك يتوقع ارتفاع حصيللة الصادرات التقليدية الاخرى .

تفاصيل الواردات للفترة من يناير حتى اكتوبر 2010



يلاحظ تركيز الاستيراد بنسبة 24.46% للغذاء في بلد يمكن ان يكون سلة غذاء العالم، ولذلك لابد من تنسيق الجهود لاحتلال الواردات الزراعية والصناعية عبر استراتيجية تعتمد على الانتاج من اجل التصدير ولن يتأتى ذلك الا بقيام قاعدة التصنيع وتطوير البنيات التحتية للاستفادة من وفورات القيمة المضافة، ولذلك لابد من تضافر الجهود وتنسيق السياسات في القطاع الاقتصادي بشكل متكامل من اجل النهوض بالزراعة والصناعة والاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمي وتوسيع التصدير الى اسواق دول الجوار التي بدأت تستقبل الصادرات السودانية في اتجاه التكامل الاقتصادي الاقليمي كذلك المساعدة في تعزيز الروابط الاقتصادية بين السودان والدول الصاعدة وتشجيع حركة التجارة والاستثمار .

الذهب:

بلغت اسعار الذهب السودانية 40.33 دولار للجرام الواحد خلال الاسبوع الاول والثاني والثالث من شهر نوفمبر 2010 . وهناك إهتمام من الدولة لتشجيع عمليات التنقيب لمناطق مرشحة في كل من نهر النيل ، شمال كردفان ، النيل الازرق ، والبحر الاحمر والشمالية . ومن المتوقع ان تسجل صادرات الذهب مليار دولار بنهاية العام الحالي وثلاثة مليار دولار في العام القادم. ومن المتوقع ان يتخذ البنك المركزي حزمة من الاجراءات والقرارات لتنظيم تجارة الذهب وبناء احتياطي من الذهب وللحد من عمليات التهريب والمساهمة في توفير مزيد من موارد النقد الاجنبي بالبلاد خلال المرحلة المقبلة .

2-6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

انخفض الحجم الكلي لإصدارات شهادات شهامة من 9179.98 مليون جنيه لشهر أكتوبر الى 9176.98 مليون لشهر نوفمبر 2010 ، وبالنسبة لمساهمة الاجانب لم يطرأ اى تغيير فبلغت النسبة في قطاع البنوك التجارية 0.43%، وقطاع المؤسسات والصناديق بنسبة 0.13% ، كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 0.56%، ويتراوح متوسط العائد السنوى على الشهادات المشاركة الحكومية فى السوق الثانوى لعدة اصدارات ما بين 14.5% و 16% وهذا يدل على ان شهامة اصبحت اهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة واحد اهم مواعين الادخار فى الاقتصاد السودانى .

لم يطرأ أي تغيير على موقف شهادات صرح مقارنة بالموقف السابق ، إذ بلغ الحجم الكلي للاصدار 2154.40 مليون جنيه في 30 سبتمبر 2010، وسجلت نسبة الاجانب في قطاع المؤسسات والصناديق 7.24% . كما بلغت النسبة الكلية لاستثمارات الاجانب فى سوق الاوراق المالية 12.31% . وبلغ إجمالي حركة التداول في السوق الثانوي لشهادات صرح في 20 سبتمبر 11.75 مليون جنيه حيث بلغ عددها (117497) شهادة ، وبلغ متوسط العائد السنوي 16% .

أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر مرتفعاً من 2,365.18 الي 2,365.73 نقطة بفارق 0.55 نقطة عن مؤشر الشهر الماضي حيث تم التداول هذا الشهر في قطاعات: البنوك، الاتصالات والوسائط ، الخدمات المالية، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية. فيما سجلت قطاعات: الأخرى ، الزراعي ، التأمين ، التجاري ، الصناعي، غياباً عن تداول هذا الشهر.

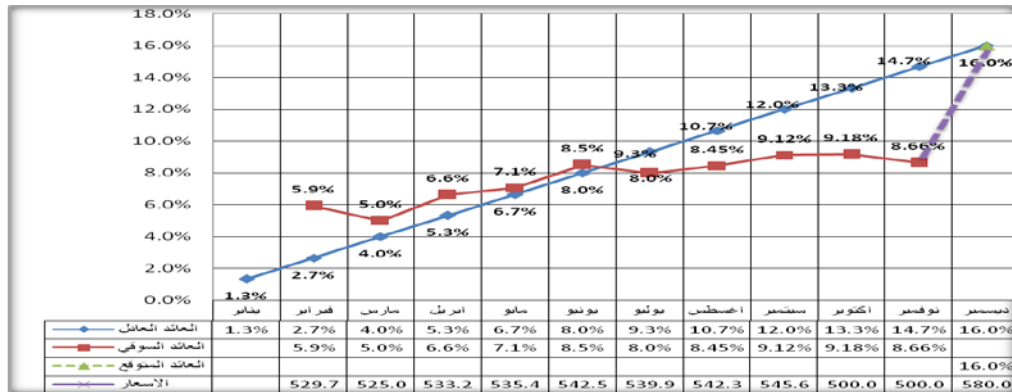
مقارنة بمؤشرات تداول الشهر الماضي فقد انخفضت جميع المؤشرات فى شهر نوفمبر 2010م : حجم التداول من 191,229,271.91 جنيه إلي 80,183,354.38 جنيه، عدد الصكوك من 645,581 إلي 157,166 صكاً ، عدد الأسهم المتداولة من 7,391,953 إلي 3,091,345 سهما وعدد العقود المنفذة من 865 إلي 458 عقدا .

شهدت حركة أسعار الأسهم في قطاع البنوك خلال هذا الشهر استقرار محدوداً حيث بلغت أسعار أسهم كل من: بنك التضامن الإسلامي عند 1.24 جنيه البنك الإسلامي السوداني عند 0.20 جنيه ، و البنك السوداني الفرنسي عند 3.00 جنيه ، و ارتفع سعر سهم مصرف المزارع التجاري من 0.70 الي 0.74 بنك الخرطوم من 0.80 الي 0.81 جنيه و بنك فيصل الاسلامي من 2.48 إلى 2.50، وفي قطاع الإتصالات والوسائط هذا الشهر، ارتفعت أسعار أسهم كل من: مجموعة سوداتل للإتصالات المحدوده من (1.76) إلى (1.90) جنيه . وفي قطاع الخدمات المالية،

ارتفع سعر المهاجر للخدمات الماليه من (0.11) الي (0.12) ، وفي قطاع الصناديق الاستثمارية، ارتفع سعر: صكوك الإستثمار الحكومية الحادية عشر من (100) إلى (100.50) جنيه ، صندوق المستثمر الثاني من (1.20) الي (1.25) جنيه صندوق النماء الثاني من (10.10) الي (10.15) جنيه وصندوق اجارة بنك الخرطوم من (10.10) الي (10.12) جنيه .

1/ منحي العائد علي شهادات شهامة(نوفمبر/2010)

شكل رقم (2) منحي العائد علي شهادات شهامة 44 اصدار 2010/1/1 :-

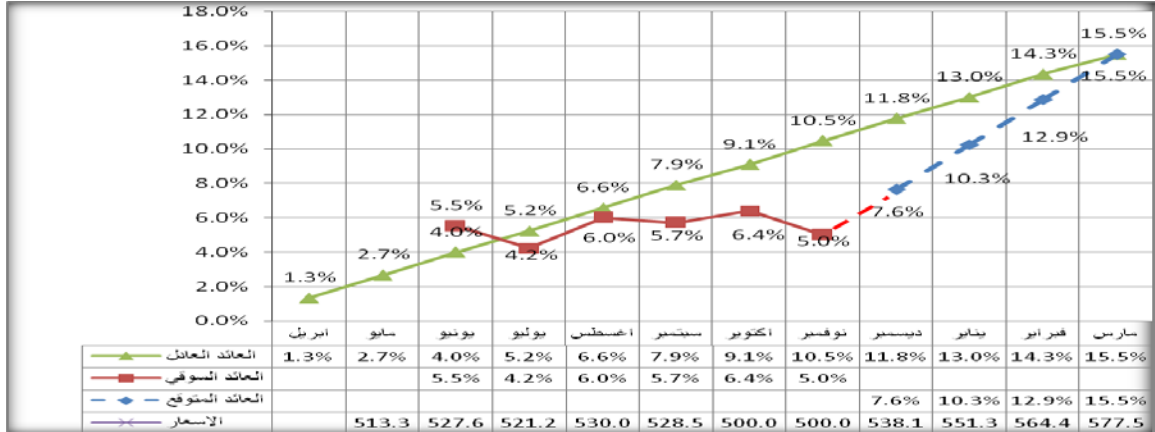


المصدر: إدارة التمويل

يلاحظ ان الفرق ما بين العائد بسعر السوق والعائد بالسعر العادل في بداية تداول الورقة بلغ 3.2% حيث عكست هذه الزيادة في عائد السوق قوة الطلب عليها وقلة المعروض ثم منذ شهر مارس وحتى يونيو بدأت اسعار السوق تقارب سعر الشهادة العادل . وفي اغسطس عكست اسعار السوق تراجعاً مما جعلها اقل من السعر العادل بمتوسط يبلغ حوالي 2.3% حيث كان العائد بسعر السوق في اغسطس 8.45% وتبقي لتاريخ تصفيتهما 4 اشهر مما يجعل العائد المتوقع للشهادة علي حسب توقعات السوق في حدود 13.5% بينما العائد المتوقع علي حسب نشرة الاصدار 16% .

ارتفع العائد علي الشهادة خلال شهر سبتمبر الي 9.12% بزيادة قدرها 0.67% عن شهر اغسطس الا انه مازال ادني من العائد بالسعر العادل وذلك نتيجة انخفاض العائد الفعلي للشهادات التي تمت تصفيتهما في شهر اغسطس والتي بلغ متوسطها 13% . يلاحظ ان شهر نوفمبر شهد تراجعاً في العائد على هذه الشهادة حيث كان العائد عليها 9.18% في أكتوبر ثم انخفض الي 8.66% في نوفمبر وعلية اذا استمر العائد بهذه الطريقة فانه من المتوقع ان يصل العائد الي 9.4% بنهاية عمر الشهادة .

شكل رقم (3) منحني العائد علي شهادات شهامة 45 اصدار 2010/4/1:



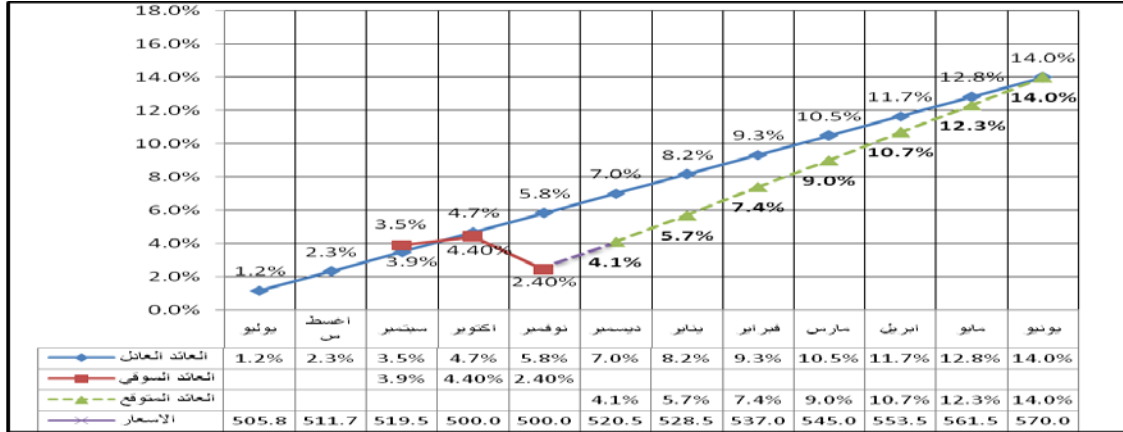
المصدر: إدارة التمويل

عائد الشهادة المتوقع في حدود 15.5% علي حسب نشرة الاصدار بدا السوق بعائد يزيد قليلا عن العائد بالسعر العادل عند طرح الشهادة للتداول في يونيو. وشهد اغسطس زيادة طفيفة للعائد بسعر السوق مقارنة بشهر يوليو من 4.2% في يوليو الي 6% في اغسطس الا انه مازال ادنى من القيمة العادلة بحوالى 06%. وتعتبر الشهادة هي الوحيدة التي شهد العائد عليها زيادة ظاهرة عن الشهر السابق مقارنة بالشهادات الاخرى والتي شهد العائد عليها استقرارا للثلاث شهور السابقة.

شهد شهر سبتمبر انخفاض طفيف في العائد علي الشهادة مقارنة مع الشهر السابق وبانخفاض يصل الي 2.2% عن القيمة العادلة. وفي شهر اكتوبر عاود العائد على الشهادة الارتفاع حيث بلغ العائد 6.4% حيث كان 5.7% بعد ان حققت الشهادة عائد قدرة 6% في شهر اغسطس.

يلاحظ ان هنالك انخفاض في العائد على هذه الشهادة في شهر نوفمبر حيث انخفض العائد الي 5% بدلا عن 6.4% في شهر اكتوبر وعلية وفقا للعائد السوقي فانه من المتوقع ان تحقق الشهادة حوالى 7.5% فقط في نهاية عمر الشهادة (اي في مارس 2011). كما يلاحظ ان عائد الشهادة على حسب اسعار السوق تقل بصورة ملحوظة عن عائدها بالاسعار العادلة وتقريبا منذ شهر يوليو وحتى نوفمبر.

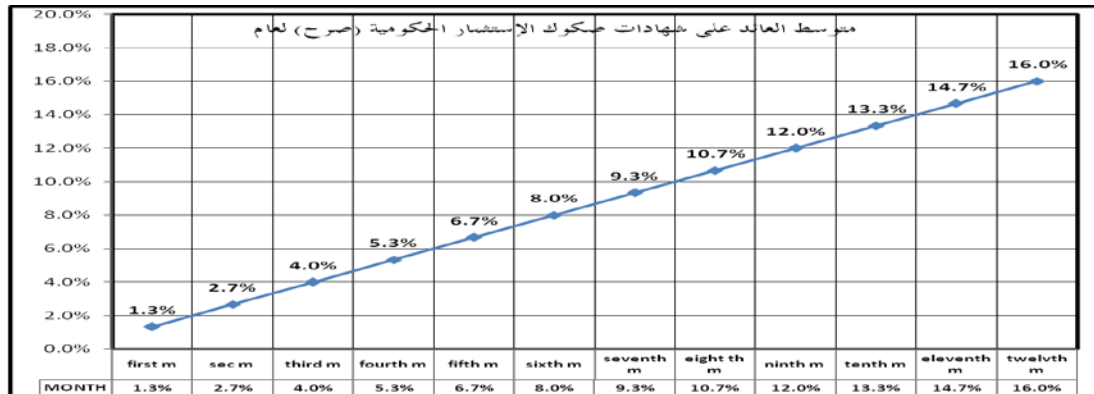
شكل رقم (4) منحني العائد علي شهادات شهامة 46 اصدار 2010/7/1:



المصدر: إدارة التمويل

يعتبر شهر سبتمبر هو الشهر الاول من عمر الشهادة من حيث التداول في السوق الثانوي حيث بدأت هذه الشهادة بعائد قدرة 3.9% وهى تزيد عن القيمة العادلة بقليل. وشهد هذا الشهر زيادة فى العائد على الشهادة حيث ارتفع من 3.9% فى شهر سبتمبر الى 4.4% فى شهر أكتوبر الا ان هذا العائد يقل عن العائد بالقيمة العادلة بحوالى 0.3%. نجد ان هنالك انخفاض كبير فى العائد على هذه الشهادة فى شهر نوفمبر حيث انخفض العائد من 4.4% الى 2.4% اى بما يعادل 2% الامر الذى جعل الشهادة بعيدة عن قيمتها العادلة حيث يبلغ العائد بالقيمة العادلة 5.8% اى بانحراف 3.4% ووفقا لهذا الاداء فانه من المتوقع ان تحقق الشهادة حوالى 5.8% فقط فى نهاية عمر الشهادة. كما يلاحظ ان عائد الشهادة على حسب اسعار السوق يقل عن عائدها بالاسعار العادلة وذلك فى شهرى أكتوبر ونوفمبر.

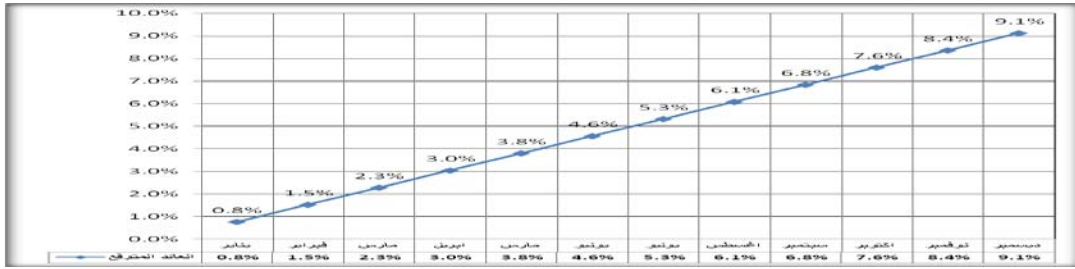
2 / شكل رقم (5) منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومي (صرح) للعام 2010:



المصدر: إدارة التمويل

يوضح الشكل (5) اعلاه عائد صكوك الاستثمار وفق نشرات الاصدار ويلاحظ ان تداول هذه الصكوك في السوق الثانوي ضعيف ولا يكاد يذكر وان تم تداولها فلا تحقق عائدات تذكر ويعزى ذلك الي طبيعة هذه الاصدارات اذ توزع عائداتها بصورة ربع سنوية ونصف سنوية لبعض الاصدارات .

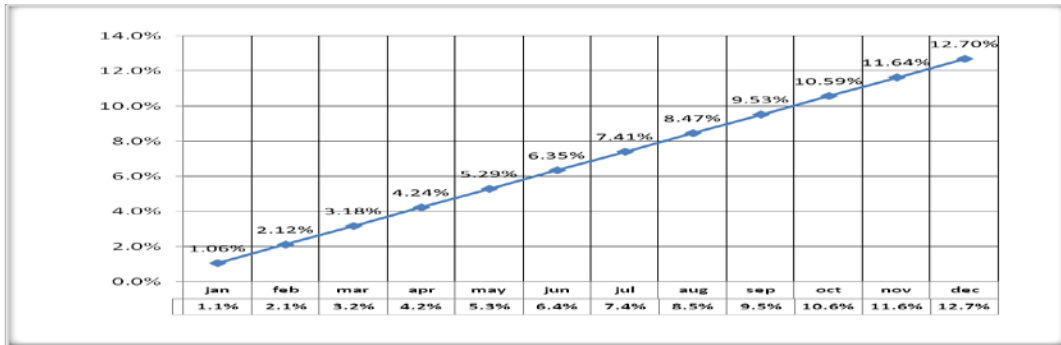
3/ شكل رقم (6) منحنى العائد المتوقع علي الودائع الاستثمارية بالبنوك للعام 2010:



المصدر: إدارة التمويل

متوسط العائد المتوقع للودائع الاستثمارية في نهاية العام 2010 في حدود 9.1% وذلك وفق تقديرات المصارف .

4/ شكل رقم (7) منحنى العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك:



المصدر: إدارة التمويل

من المتوقع ان يبلغ العائد الكلي المرجح لكل الاوعية الاستثمارية بنهاية العام 2010م حوالى 12.7% .

اوزان الاوعية الادخارية المكونة للمنحنى بالشكل رقم (7):

الوزن النسبي	القيمة (بملايين الجنيهات)	اسم الوعاء الادخاري
45%	8,581.6	الودائع الاستثمارية بالبنوك
44%	8,280.12	شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)
11%	2,116.7	شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)
	18,978.42	الاجمالي

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزى- إدارة البحوث والتنمية